في سياق الكلام كانت للتعميم واما قال في اول المستلزم وسلاحنا المقتضية
لان السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم العبارة الواقعة ان يقال لان بعموم السالبة الجز
ئية صريحا نفي الحكم عن بعض الافراد من الوصف لنفي الحكم عن جملة الافراد والكنه فيه
فيستلزمه لانه يحتمل الخ والاقرب ان يجعل عطفا على اخرى وانما كان اقرب لانه ان
جعل عطفا على داخله فان اخر الدخول مطلقا لزم جعل الخاص قسيما للعام وهو
مستقبح وكذا ان فسر الدخول بالتاخير لفظا او رتبة وان فسر بالتاخير لفظا فقط
لزم مع خروجه عن كلامه جعل الاخص من وجه قسيما للصاحب وفيه بعد ايضا وليس له
ان تقول بفسر الدخول بالتاخير لفظا نحو المعمول ما الفعل فلا محذور اذ يلزم حينئذ
تقييدان على خلاف الظاهر مع ان امثلة المعمول لا تساعده ولو قيل المراد بالدخول
التاخير عن اداة النفي التي لم تدخل على الفعل العامل في كلمة كل والمعمول بها وعلى
اطلاقه فيشهد له الامثلة المذكورة فيه ح عطفه معمولة على داخلة ولم يحتج
الى التقوى بفعل وكان اقرب من حيث اللفظ مع انه لا اشكال في المعنى وكان الشارح اراد
تطبيق كلام المصنف على كلام الشيخ وابقاء الدخول في حيز النفي على اطلاقه فا
ختار العطف على اخرى بذل التاويل واعطا جميع المعطوفين تفسير الدخول في حيز
النفي وهو القصر على ان الفعل معهود في الذهن فيه باعتبار الوجود
كالمقصور في نعم الرجل يشعر بان اللام في الرجل للعهد الذهني كما اختاره بعضهم
وزعم ان اللام تعاقب كاللام في قوله ادخل السوق حيث لا عهد فيه وبين علا
… واما كونها للجنس بعنوان الا … المقصود فيه هذا الباب وبجواز تفسيره بزيد
مثلا وبجواز تثنيته وجمعه واجيب بان المراد هو الجنس ادعاء لا حقيقة فا
لا … موجود كما في المعهود وجه تفسيره بمخصوص ايضا واما نحو نعم الرجلان ونعم
الرجال فالمراد به جنس المثنية وجنس الجمع فلا اشكال لانه مثنى او لا وجمع ثم عن
بطل الجنس وفي الحمل على الجنس زيادة مبالغة تناسب المقام وعلى هذا فالقصد
نعم رجلا على الجنس ايضا والفعل فيه من التعسف لان اختصاص المعنى
اليه

اليه حكم بل صريحا على مغايرته اياه فالحمل على ان معناه انه عبارة عنه تعسف ظاهر
وايضا يشعر كون الحكم بين عاب ذكره هذا القايل خلاف الظاهر او لا دخال الروع في
ضمير السامع … المطابقة لم يدخل بينهما حرف العناد لانه اشعار بان لا اول ادخال
الخوف ابتداء والثاني استزادة الخوف الحاصل حيث لم يقل انا العاصي اسند على ان الحو
العاصي لا يكون لا هذا مبني على مذهب الاخفش حيث جوز ابدال المظهر من ضمير المتكلم
والمخاطب بدل الكل من الكل نحو والمستبين مررت وعليك الكريم المعول واستدل على ذلك
بقوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا والباقون على ان الذين خسروا وصف
ع مقطوع عن موصوفه للذم اما مرفوع المحل او منصوبه فالواو لا يلزم ان يكون كل نعت مقطوع
في اجزائه نعتا على ما قطع عنه بل يكفي معنى الوصفية كما في قوله تعالى ويل لكل همزة
لمزة الذي جمع مالا واستدلوا على امتناع ذلك في البدل بان البدل ينبغي ان يفيد ما لم يفده
المبدل منه ومن ثم لم يجوزوا مررت برجل … مدلوله مدلول الاول وجعلوا البدل فيه
الظاهر من ضمير المتكلم او المخاطب وهما اعرف المعارف فان البدل يفيد … المبدل منه في
التعريف فيكون ابعض منه في الافادة بان مدلولهما واحد في الاول وزيادة تعريف لخلاف
بدل البعض والاشتمال والغلط فان مدلول الثاني فيها غير مدلول الاول واجاب كلامه الاخفش
عن ذلك بمنع اتحاد المدلولين في بدل الكل اذ لو اتحد معناهما لكان الثاني تاكيدا للاول لا
بدلا عنه واتحاد الذات لا ينافي كون البدل مفيدا فائدة زائدة كما في المثالين المذكورين فان
الثاني فيهما بدل على صيغة المسكنة والكرم دون الاول واما انفحام تعريف الثاني عن تعريف
في الاول فلا يضر كما في ابدال النكرة الموصوفة عن المعرفة نحو مررت بزيد برجل عاقل
اذ في نكرة افادت ما لا تفيده المعرفة وان اشتملت المعرفة على زيادة التعريف الخ
خلا عنها النكرة فان قلت هل يجوز ان يكون العاصي صفة لضمير المتكلم قلت
اجاز الكسائي وصف ضمير الغايب في نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور على
انه بدل وجوز في الكشاف وصف ضمير المخاطب ورد عليه بعضهم بان الضمير ابعد … من
… واما غير المتكلم فلا يبعد ان يفرق في الجواز بضمير المخاطب على قوله وان لم يجد

Copyright © King Saud University